الأمم المتحدة

DP/2021/14

Distr.: General
24 March 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2021

7 إلى 11 حزيران/يونيه 2021، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي أجريت في عام 2020

موجز

يُقدِّم هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويتضمن التقرير رأيا يستند إلى نطاق العمل المضطلع به، فيما يتعلق بمدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج الإنمائي؛ وموجزا مقتضبا للأعمال؛ والمعايير التي تدعم هذا الرأي (قرار المجلس 13/2016).

وبناء على طلب المجلس التنفيذي في قراره 13/2018، يتضمن التقرير تحليلا داعما للرأي، وتقييماته للمخاطر، وكيفية تقديم الشكاوى إلى المكتب. ويشمل نطاق العمل الإشراف على برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

ويتناول التقرير طلبات قدمها المجلس بشأن التقيد ببيان للامتثال لمعايير المراجعة الداخلية للحسابات؛ والإفادة برأي بشأن ما إذا كانت الموارد المخصصة لمهام مراجعة الحسابات ملائمة وكافية وموزعة بشكل فعال لتحقيق التغطية المرجوة للمراجعة الداخلية للحسابات؛ وتوفير معلومات آنية عن التحديات التي تكتنف الاضطلاع بمسؤوليات الرقابة؛ واستعراض إجراءات استقدام الموظفين؛ وعرض تقييم المخاطر في المنظمة (ترد جميع هذه الطلبات في القرار 13/2015).

270421 120421 21-03967 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويتضمن التقرير أيضا عناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال عام 2020، وما حصلت عليه من تقديرات (القرار 24/2013)؛ وحالات الغش والإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القرار 22/2011).

ويرد رد الإدارة على هذا التقرير بصورة مستقلة، كما هو مطلوب في القرار 13/2006. وقد أُرفق بهذا التقريرِ التقريرُ السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، الذي أُعِدَّ وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في إطار المساءلة للبرنامج الإنمائي (DP/2008/16/Rev.1).

وبسبب جائحة كوفيد-19، فإن المكتب يعمل عن بعد منذ منتصف آذار/مارس 2020؛ وقد حُدِّدت الحالات التي تنطوي على تعديل نطاق مراجعة الحسابات وأشير إليها في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي فيما يلي: (أ) أن يحيط علما بهذا التقرير؛ (ب) أن يُعرب عن تأييده المستمر لمهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ج) أن يحيط علما بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم.

المحتويات

الفصل		الصفحة
مقدمة		4
أولا –	الضمان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	4
ثانيا –	الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات	8
ثالثا –	الملاك الوظيفي والميزانية	8
رابعا –	النتائج الهامة للمراجعة الداخلية	10
	ألف – مراجعة الحسابات بالمقر	10
	باء – مراجعة الحسابات بالمكاتب القطرية	11
	جيم – مراجعة الحسابات بالصندوق العالمي	12
	دال – مراجعة حسابات المشاريع	14
خامسا –	متابعة توصيات مراجعة الحسابات	14
سادسا –	استعراض عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية	14
سابعا –	التحقيقات	16
ثامنا –	التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة	26
تاسعا –	الخدمات الاستشارية وخدمات مراجعة الحسابات الأخرى	26
عاشرا –	الرأي	26

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

1 – ميثاق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

2 – تقارير مراجعة الحسابات التي أصدرها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام 2020 بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

3 – التوصيات المسحوبة في عام 2020

4 – ملخص تقارير التحقيق الصادرة في عام 2020، حسب نوع الادعاء

5 – الخدمات الاستشارية المقدمة من مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في عام 2020

6 – المعايير الداعمة لرأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

التذييل (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم لعام 2020

مقدمة

1 - يرفع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس التنفيذي تقريره السنوي المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويتضمن التقرير أيضا المعلومات المطلوبة في قرارات المجلس التنفيذي، على النحو المذكور في هذه الوثيقة.

أولا - الضمان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ولاية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

2 - يهدف مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (المكتب) إلى أن يتيح للبرنامج الإنمائي نظاما فعالا للرقابة الداخلية المستقلة والموضوعية، بغرض تحسين فعالية وكفاءة عملياته في تحقيق أهدافه وغاياته الإنمائية. ويرد تعريف غرض المكتب وسلطته ومسؤوليته في الميثاق الذي أقره مدير البرنامج. وحسبما تقتضيه المعايير الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، استُعرض الميثاق وهو يعكس جميع الأنشطة ومجالات المسؤولية التي يضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

3 - وينص إطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين على أن يُقدِّم الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات تقاريره إلى مرجع داخل المنظمة يتيح للقيِّمين على المراجعة الداخلية للحسابات الاضطلاع بمسؤولياتهم، وأن يؤكد للمجلس التنفيذي، سنويا على الأقل، الاستقلالية التنظيمية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات.

4 - ويؤكد المكتب استقلاليته التنظيمية. وفي عام 2020، تحرر المكتب من التدخل في تحديد نطاق مراجعته للحسابات وتحقيقاته، وأداء أعماله، والإبلاغ عما يتوصل إليه من نتائج.

5 - وانتهى جميع موظفي مراجعة الحسابات من الإدلاء ببيان النزاهة والموضوعية والسرية في عام 2020، الذي يشهد على تقيدهم بمدونة الأخلاقيات والمبادئ الأساسية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، وبمدونة الأخلاقيات للبرنامج الإنمائي.

6 - ولدى المكتب برنامج فعال لضمان الجودة وتحسينها، يشمل كلاً من مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وقد أظهرت استقصاءات العملاء التي أجريت في عام 2020 بعد إنجاز عمليات مراجعة الحسابات ارتياح العملاء لسير تلك العمليات.

7 - وظل المكتب يتلقى دعما جيدا من الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي. وشارك مدير المكتب في اجتماعات فريق الأداء المؤسسي (مع رؤساء مكاتب الرقابة الأخرى)، مما أتاح إجراء مناقشات بشأن التوصيات التي لم تُنفَّذ منذ فترة طويلة، وغير ذلك من المسائل المهمة ذات الصلة بمراجعة الحسابات، والتي تُعرِّض البرنامج الإنمائي لخطر محتمل. وعقد المكتب اجتماعات دورية مع مدير البرنامج المعاون من أجل تبادل نتائج مراجعة الحسابات والتحقيقات. وعقد أيضا اجتماعات مع مكتب الخدمات الإدارية والمكاتب الإقليمية لمناقشة المسائل الرئيسية والمتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات.

8 - وتولت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، وهي إحدى هيئات الرقابة المستقلة الخارجية للبرنامج الإنمائي، إسداء المشورة إلى مدير البرنامج لتعزيز فعالية مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات

والتحقيقات في البرنامج الإنمائي. وفي عام 2020، استعرضت اللجنة خطة عمل المكتب السنوية لعام 2020 وتنفيذها من خلال تقارير مرحلية فصلية.

9 - وبسبب جائحة كوفيد-19، ينفذ المكتب خطة عمله عن بعد اعتباراً من منتصف آذار/مارس 2020؛ وقد حُدِّدت الحالات التي تنطوي على تعديل نطاق مراجعة الحسابات وأشير إليها في تقارير المراجعة الصادرة في عام 2020. وأُجريَت أيضا جميع التحقيقات عن بعد اعتباراً من آذار/مارس 2020. وقام المكتب أيضا بإعداد مذكرات استشارية محددة في إطار التصدي للمخاطر المتصلة بكوفيد-19.

التنسيق مع مراجعي الحسابات الخارجيين

10 - ظل المراجعون الخارجيون لحسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة) يعتمدون على مراجعات الحسابات التي يُجريها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وكذلك على عملياته المتعلقة باستعراض ضمان جودة المراجعة التي تقوم بها أطراف ثالثة[1] لحسابات المشاريع التي تُنفذها المنظمات غير الحكومية أو الحكومات الوطنية.

أساس تقديم الضمان المستقل إلى مدير البرنامج

11 - ابتغاء توفير ضمان بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة، شملت خطة العمل السنوية للمكتب لعام 2020 مزيجا مناسبا من وحدات الأعمال والمهام والأنشطة على مستوى المقر والمستويين الإقليمي والقُطري؛ ومشاريع التنفيذ المباشر؛ والمنح المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وعقب الاستعراض الذي أجرته اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، وافق مدير البرنامج على خطة العمل السنوية لعام 2020.

تقييم الخطر المؤسسي فيما يتعلق بتخطيط العمل السنوي (القراران 2/2019 و 3/2015)

12 - أعد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خطة مراجعة الحسابات لعام 2020 بعد إجراء تقييم شامل للمخاطر المحدقة بالمجالات التي تشملها عملياته المتعلقة بمراجعة الحسابات في البرنامج الإنمائي، بما في ذلك برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. واضطلع المكتب بعملية التخطيط بطريقة تشاركية، وذلك بإجراء سلسلة من المناقشات مع الإدارة العليا ورؤساء المكاتب المعنية بشأن النتائج المستقاة من نماذج تقييم المخاطر. وتشاور المكتب أيضا مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لضمان سلامة النطاق المشمول بمراجعة حسابات البرنامج الإنمائي، والتقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود في توفير الضمان لمدير البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي.

13 - وتناولت منهجية تقييم المخاطر عملية تقييم المخاطر، بدءا من تحديد المخاطر ووصولا إلى قياسها وتقدير مرتبتها. وقد كانت مؤشرات المخاطر المستخدمة كمية ونوعية على السواء، وكانت مُصنَّفة من حيث كونها استراتيجية أو سياقية أو سياسية أو تشغيلية أو مالية، وفقا لفئات المخاطر المحددة في إطار

(1) تشير "عمليات مراجعة الحسابات التي تقوم بها أطراف ثالثة" إلى أي مراجعات للحسابات لم يجرها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أو لم تجرَ باسمه. وتتولى مراجعةَ حسابات المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية مؤسساتٌ عليا لمراجعة الحسابات أو شركات لمراجعة الحسابات تستعين بها وتديرها المكاتب القُطرية للبرنامج الإنمائي.

الإدارة المركزية للمخاطر في البرنامج الإنمائي. ويمكن تعديل الاختيار النهائي لعمليات مراجعة الحسابات بعد التشاور مع الإدارة. ولتوزيع الموارد بكفاءة، فإن مراجعة حسابات الكيانات التي تُصنَّف بأنها 'عالية المخاطر جدا' تتم، عموما، كل سنتين؛ والكيانات التي تُصنَّف بأنها 'عالية المخاطر' تتم كل ثلاث سنوات؛ والكيانات التي تُصنَّف بأنها 'متوسطة المخاطر' تتم كل أربع إلى خمس سنوات؛ والكيانات التي تُصنَّف بأنها 'منخفضة المخاطر' تتم كل خمس إلى ست سنوات.

تقارير مراجعة الحسابات الصادرة

14 - في عام 2020، أصدر المكتب 90 تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات، شملت ما يلي: 10 تقارير لمراجعة الحسابات بالمقر، بما في ذلك تقرير واحد عن مراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وتقرير متابعة واحد (11 في المائة)؛ و 34 تقريرا لمراجعة حسابات المكاتب القُطرية، بما في ذلك ثلاثة تقارير متابعة (38 في المائة)؛ وتسعة تقارير لمراجعة حسابات الصندوق العالمي (منها تقرير متابعة واحد وتقريران موحدان) (10 في المائة)؛ و 37 تقريرا لمراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر (41 في المائة) (انظر الشكل 1). ووفقا للقرار 24/2013، ترد في المرفق 2 عناوين جميع تقارير مراجعة الحسابات الداخلية الصادرة في عام 2020 وتقديراتها. وفي عام 2020، استوفى المكتب متطلبات مؤشر الأداء الأساسي المتعلق بعدد الأيام التي يستغرقها إصدار التقارير بعد انتهاء العمل الميداني، إذ حقق متوسطا قدره 49,8 يوما لكل تقرير مقابل الهدف المحدد في 90 يوما، وذلك بالنسبة للمقر والمكاتب القطرية والصندوق العالمي ومشاريع التنفيذ المباشر. انظر التفاصيل في الشكل 2.

15 - وقد غطت عمليات مراجعة الحسابات على المستوى القُطري البالغ عددها 74 عملية (عمليات مراجعة حسابات المكاتب القُطرية، وعمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر، وعمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي) نحو 3,4 بلايين دولار (75 في المائة) من أصل نحو 4,5 بلايين دولار هي نفقات البرنامج الإنمائي على الصعيد الميداني في عام 2020. وغطت عمليات مراجعة للحسابات أجرتها أطراف ثالثة لمشاريع المنظمات غير الحكومية والمشاريع المنفذة وطنيا نفقات إضافية قدرها 0,9 بليون دولار. ويؤدي الجمع بين عمليات مراجعة الحسابات على الصعيد القُطري ومراجعة الحسابات التي تجريها أطراف ثالثة إلى تغطية مجمعة قدرها 4,3 بلايين دولار.

الشكل 1

عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2020 ونسبتها المئوية[2] ونوعها

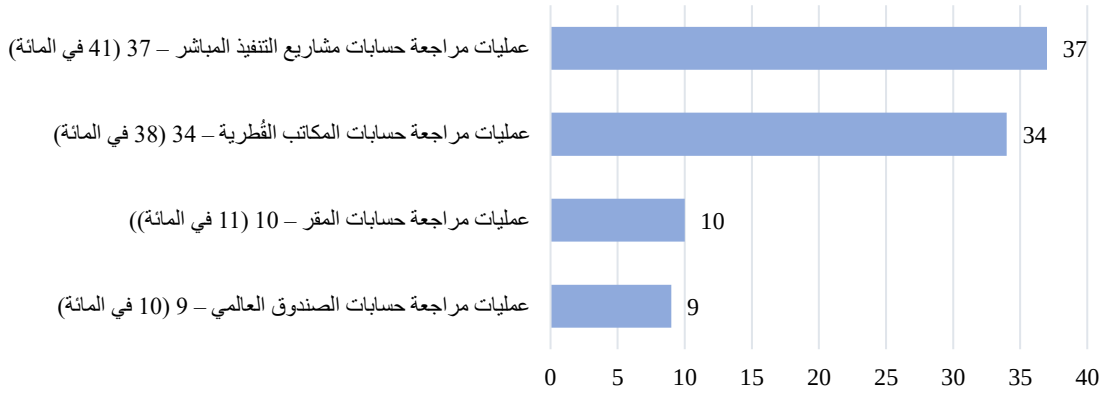

الشكل 2

مؤشر الأداء الأساسي لعام 2020 – متوسط عدد الأيام التي يستغرقها إصدار التقارير

نوع مراجعة الحسابات	*عدد الأيام*[3]	*الهدف المنشود*
مراجعة الحسابات بالمقر	72,3	90
مراجعة حسابات المكاتب القطرية	56,8	90
مراجعة حسابات الصندوق العالمي	58,1	90
مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر	36,7	90

تقدير مراجعة الحسابات

16 – استنادا إلى نتائج مراجعة الحسابات، يمنح المكتب تقديرا للمراجعة في التقارير المطبقة يعكس مستوى الكفاءة والفعالية في الحوكمة، وفي إدارة المخاطر وعمليات الرقابة على مستوى الكيان الذي روجعت حساباته. ويُستثنى من إعطاء علامات تقديرية كل من عمليات مراجعة الحسابات التي تجرى في إطار المتابعة، وعمليات مراجعة الحسابات التي تقتصر على الناحية المالية لمشاريع التنفيذ المباشر، وعمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات، والتقارير الموحدة المتعلقة بعدة عمليات مراجعة للحسابات.

17 – ومن أصل التقارير البالغ عددها 90 تقريرا، لم يتضمن 44 تقريرا علامة تقديرية إجمالية. ومن أصل التقارير المتبقية وعددها 46 تقريرا، تضمَّن 11 تقريرا (24 في المائة) العلامة التقديرية 'مُرضٍ'؛ وتضمن 26 تقريرا (56 في المائة) العلامة 'مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى بعض التحسين'؛ وتضمنت تسعة تقارير (20 في المائة) العلامة 'مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى تحسين كبير'؛ ولم يتضمن أي تقرير العلامة 'غير مُرضٍ' (انظر الشكل 3). وتُظهر مقارنة التوزيع النسبي للعلامات التقديرية التي منحتها مراجعة الحسابات في عام 2020 بالعلامات الممنوحة في عام 2019 نقصانا في العلامات 'مُرضٍ'؛ وزيادة

(2) نسبة عدد التقارير بحسب نوع مراجعة الحسابات إلى مجموع التقارير الصادرة (محوّلة إلى نسبة مئوية).

(3) عدد الأيام الفاصلة بين انتهاء العمل الميداني وصدور التقرير، بحسب نوع مراجعة الحسابات.

في العلامات ’مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى بعض التحسين‘، ونقصانا في العلامات ’مُرض جزئيا/بحاجة إلى تحسين كبير‘ ونقصانا في العلامة ’غير مُرضٍ‘ (بنسبة 4 في المائة). ولم تصدر في عام 2020 أي تقارير تتضمن العلامة ’غير مُرضٍ‘.

الشكل 3

مقارنة العلامات التقديرية التي منحتها مراجعة الحسابات (عام 2020 مقارنة بعام 2019)

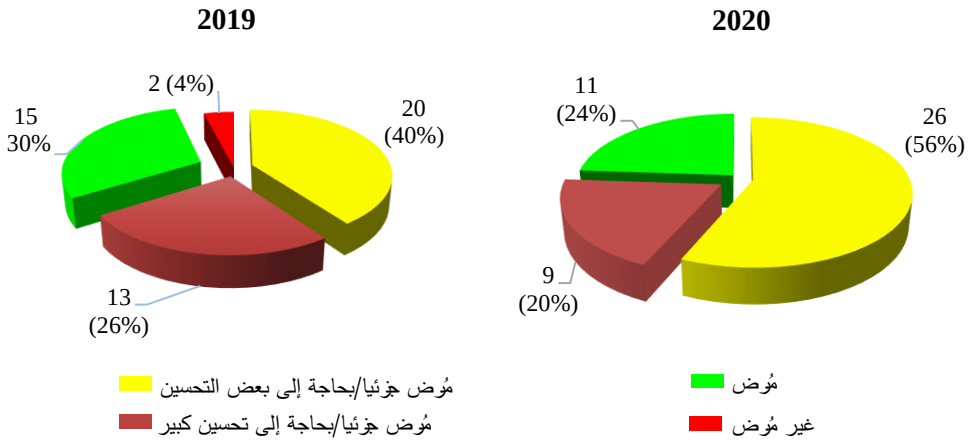

ثانيا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

18 - في عام 2020، كشف البرنامج الإنمائي علناً عن 89 من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، منها تقرير واحد جرى تحريره تحريراً جزئياً نظراً لاحتوائه على معلومات حساسة. وتلقت الصفحة الإلكترونية المتعلقة بالكشف عن تقارير المراجعة 774 6 زيارة في عام 2020 (819 4 زائرا منفردا)، وهو ما يزيد عن عدد الزيارات في عام 2019 البالغ 303 5 زيارات (685 3 زائرا منفردا).

ثالثا - الملاك الوظيفي والميزانية

19 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ مجموع الوظائف المعتمدة في المكتب 93 وظيفة.

عملية الاستقدام

20 - من بين الوظائف الـ 93 المشار إليها، شُغلت 86 وظيفة، وبقيت سبع (7) وظائف شاغرة بحلول نهاية عام 2020. ومن بين الوظائف الشاغرة السبع، هناك وظيفتان جديدتان أُنشئتا في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2020. وانتهت إجراءات الاستقدام لإحدى الوظائف السبع بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وكان من المقرر أن ينضم شاغل الوظيفة إلى المكتب في أوائل كانون الثاني/يناير 2021. ولا تزال إجراءات الاستقدام لأربع وظائف أخرى جارية. ومن المتوقع أن يتم شغل الوظيفتين المنشأتين حديثا في الربع الثاني من عام 2021. وفي عام 2020، بلغ متوسط معدل الوظائف الشاغرة، بما يشمل الوظيفتين الجديدتين، 7,5 في المائة (مقابل الهدف المنشود وهو 7 في المائة)، وكان متوسط الوقت الذي ظلت فيه الوظائف شاغرة 5,6 أشهر (مقابل الهدف المنشود وهو ستة أشهر).

21 - وأجرى المكتب 15 عملية استقدام خلال عام 2020، مما أسفر عن استقدام 11 موظفاً جديداً وترقية أربعة من موظفي المكتب إلى رتب أعلى. ومن بين المستقدَمين الـ 11 الجدد خمسة موظفين وست موظفات. ومن بين المستفيدين من الترقيات موظف واحد وثلاث موظفات. وشملت عمليات الاستقدام الـ 15 التي تمت في عام 2020 14 وظيفة من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (اختيرت لشغلها موظفة). انظر الشكل 4 للاطلاع على التوزيع.

الشكل 4

موظفو المكتب المستقدمون في عام 2020، حسب نوع الجنس

نوع الجنس	*المستقدمون الجدد*	*الموظفون الداخليون*	*المجموع*	*النسبة المئوية*
الذكور	5	1	6	40 في المائة
الإناث	6	3	9	60 في المائة
المجموع	**11**	**4**	**15**	**100 في المائة**

الميزانية

22 - في عام 2020، بلغت ميزانية المكتب الإجمالية المعتمدة 21,3 مليون دولار[4] ممولة من موارد الميزانية المؤسسية (انظر الشكل 5 للاطّلاع على توزيعها).

23 - وتلقى المكتب مبلغا إضافيا قدره 1,24 مليون دولار لأغراض مراجعة الحسابات والتحقيق في أنشطة البرنامج الإنمائي الممولة بمنح الصندوق العالمي. وقد غطت مخصصات الصندوق العالمي تمويل تكاليف وظائف الموظفين والتكاليف التشغيلية لثلاث وظائف متخصصة في مراجعة الحسابات، ووظيفة واحدة لمستشار للتحقيقات مقارها إسطنبول وبريتوريا وداكار ونيويورك.

24 - وحُمِّل ما يقرب مجموعه من 0,71 مليون دولار على شكل تكاليف مباشرة لمراجعة الحسابات على الميزانيات المتعلقة بكل مشروع من مشاريع التنفيذ المباشر التي تمّت مراجعة حساباتها في عام 2020.

25 - وفي عام 2020، بلغت نفقات المكتب (باستثناء الصندوق العالمي) 18,8 مليون دولار، مما أسفر عن رصيد غير مستخدم قدره 2,5 مليون دولار. ونتج الرصيد غير المستخدم عن تحقيق وفورات قدرها 1,4 مليون دولار من ميزانية الموظفين (الوظائف الشاغرة) ووفورات ذات صلة بجائحة كوفيد-19 قدرها 1,1 مليون دولار من سفر الموظفين والأنشطة التشغيلية الأخرى، مثل النفقات المكتبية والتدريبات.

الشكل 5

الموارد في عام 2020، باستثناء الصندوق العالمي

الفئة	*بملايين دولارات الولايات المتحدة*
مراجعة الحسابات	11,3
التحقيقات	7,6

(4) حصة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات من الإيجار السنوي هي 000 971 دولار، وهو مبلغ مستبعد من هذا الرقم.

الفئة	*بملايين دولارات الولايات المتحدة*
الإدارة والدعم	2,3
اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم	0,1
المجموع	**21,3**

رابعا - النتائج الهامة للمراجعة الداخلية

ألف - مراجعة الحسابات بالمقر

26 - أنجز المكتب عشر عمليات مراجعة بالمقر في عام 2020. ومن بين عمليات المراجعة تلك، كانت ثلاث عمليات مراجعات للأداء شملت المراكز الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومرفق البيئة العالمية التابع للبرنامج الإنمائي، والمكتب الإقليمي لأفريقيا.

27 - وأسفرت عمليات مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لأفريقيا ومكتب الأمن التابع للبرنامج الإنمائي ومكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء عن منح تقدير عام 'مرضٍ'.

28 - وأسفرت مراجعة أداء المراكز الإقليمية للبرنامج الإنمائي، وعمليات المراجعة التي أُجريت لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإدارة البيانات والتحويل الإلكتروني للأموال في البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، عن منح تقدير عام 'مرضٍ جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين'. وبالنسبة لمراجعة أداء المراكز الإقليمية للبرنامج الإنمائي، تعزى العلامة التقديرية الممنوحة إلى أوجه الضعف المتعلقة بالموارد المالية والبشرية، وعدم وجود منظومة مؤسسية شاملة، فضلا عن عدم اتباع نهج عالمي كاف لدعم المكاتب القطرية. وبالنسبة للمراجعة التي أُجريت لإدارة بيانات البرنامج الإنمائي، تعزى العلامة التقديرية الممنوحة إلى عدم وجود سياسة شاملة معتمدة بشأن خصوصية البيانات وإجراءات لإدارة البيانات الوصفية. وفيما يتعلق بالمراجعة التي أُجريت للتحويل الإلكتروني للأموال، تعزى العلامة التقديرية الممنوحة إلى عدم وجود واجهة بينية آلية بين نظام أطلس ونظام جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (نظام سويفت). وبالنسبة للمراجعة التي أُجريت لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن الدرجة الممنوحة تعزى إلى أوجه الضعف في بيئة العمل غير المشجعة للأداء وتنمية قدرات الموظفين. وبالنسبة للمراجعة التي أُجريت لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، تعزى أساسا العلامة التقديرية الممنوحة إلى أوجه القصور في سياسة القروض والضمانات وأوجه الضعف في عملية تقديم المنح.

29 - وأسفرت عملية المراجعة التي أُجريت لمرفق البيئة العالمية التابع للبرنامج الإنمائي عن حصول المرفق على تقدير عام 'مرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير'. وتعزى العلامة التقديرية الممنوحة إلى عدم كفاية الرقابة على مشاريع المرفق؛ والرصد المحدود لتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات من جانب الشركاء المنفذين؛ وضعف تنفيذ أطر المراقبة الداخلية؛ وأوجه الضعف في إدارة المشاريع؛ وأوجه الضعف في إدارة الموارد المالية. وأسفرت مراجعة الحسابات عن 12 توصية، صُنِّفت خمس منها على أنها "ذات أولوية عالية"، أي أنها تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لضمان عدم تعرض البرنامج الإنمائي لمخاطر كبيرة. وقُدّم تقرير مراجعة الحسابات إلى المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي في دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر 2020، ونوقش مع مجلس مرفق البيئة العالمية في كانون الأول/ديسمبر 2020.

30 - وأجرى المكتب أيضا مراجعة متابعة لعملية تجميع المهام في البرنامج الإنمائي وقدم خدمات استشارية بشأن تبسيط الضوابط في إدارة المشاريع التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي.

31 - وأسفرت تقارير المراجعة العشرة بالمقر عن 50 توصية، منها 16 توصية (32 في المائة) صُنِّفت على أنها ذات 'أولوية عالية'.

باء - مراجعة الحسابات بالمكاتب القطرية

32 - إن تقارير المراجعة الـ 34 للمكاتب القطرية الصادرة في عام 2020 شملت 31 مراجعة عامة النطاق وثلاث مراجعات للمتابعة. ويُجَمِّعُ الشكل 6 المسائل الهامة (التي تكررت في خمسة مكاتب على الأقل) حسب مجال المراجعة.

الشكل 6

المسائل المتكررة التي حددتها عمليات المراجعة المتعلقة بالمكاتب القطرية

مجال المراجعة	*المسائل المتكررة التي حددتها عمليات المراجعة*
إدارة البرامج/المشاريع	- أوجه الضعف في إدارة البرامج والمشاريع، مثل عدم كفاية الرقابة على البرامج، وضعف تصميم المشاريع ورصدها وإدارة المخاطر، وانخفاض مستوى تنفيذ البرامج (25 مكتبا)؛ - حالات التأخير في إقفال المشاريع المنجزة (5 مكاتب).
المشتريات	- عدم كفاية إجراءات الرقابة المطبقة في إدارة المشتريات، مثل أوجه الضعف في عمليات الشراء وإدارة العقود، بما في ذلك عدم كفاية استخدام أدوات من قبيل منصات الشراء الإلكتروني، والمبررات والتقييمات، والاستخدام غير الصحيح لطلبات التوريد وأوامر الشراء، وأوجه الضعف في تقديم الطلبات إلى لجان الاستعراض المستقلة، وعدم اتباع إجراءات سليمة في الاستعانة بخدمات فرادى المتعاقدين (20 مكتبا)؛ - عدم كفاية التخطيط لعملية الشراء (5 مكاتب).
الشؤون المالية	- أوجه الضعف في الإدارة المالية، مثل الإدارة غير السليمة للمدفوعات والتسويات المصرفية، وضعف الميزنة واستخدام سياسة تجاوز المبالغ المقررة في الميزانية، وتعرض الاستدامة المالية للمكتب للخطر، وأوجه الضعف في النهج المنسق للتحويلات النقدية، والمطالبات غير المسددة المتعلقة بضريبة القيمة المضافة (16 مكتبا)؛ - متأخرات مساهمات الحكومات في تغطية تكاليف المكاتب المحلية (5 مكاتب).
الحوكمة	- أوجه الضعف في الهيكل التنظيمي، والإدارة الاستراتيجية والبيئة الرقابية، وعدم كفاية استخدام أدوات التخطيط السنوي وإدارة المخاطر، وعدم كفاية استراتيجية المساواة بين الجنسين (15 مكتبا).
الموارد البشرية	- عدم فعالية عمليات الاستقدام، وأوجه القصور في إدارة عقود الخدمات، وتقادم جدول أجور عقود الخدمات (10 مكاتب).
الخدمات الإدارية	- أوجه الضعف في إدارة السفر، مثل عدم الامتثال لسياسات السفر التي وضعها البرنامج الإنمائي وعدم كفاية الضوابط ورصد سلف السفر والمطالبات (6 مكاتب).

33 - وأسفرت عمليات المراجعة المذكورة أعلاه عن إصدار 156 توصية، منها 33 توصية (21 في المائة) صُنِّفت على أنها ذات 'أولوية عالية'. ويُقَدِّم الشكل 7 توزيعا مواضيعيا للتوصيات التي صدرت في عامي 2019 و 2020.

الشكل 7

توزيع التوصيات التي أسفرت عنها عمليات المراجعة التي أُجريت للمكاتب القطرية في عامي 2019 و 2020 وتصنيف أولوية كل منها

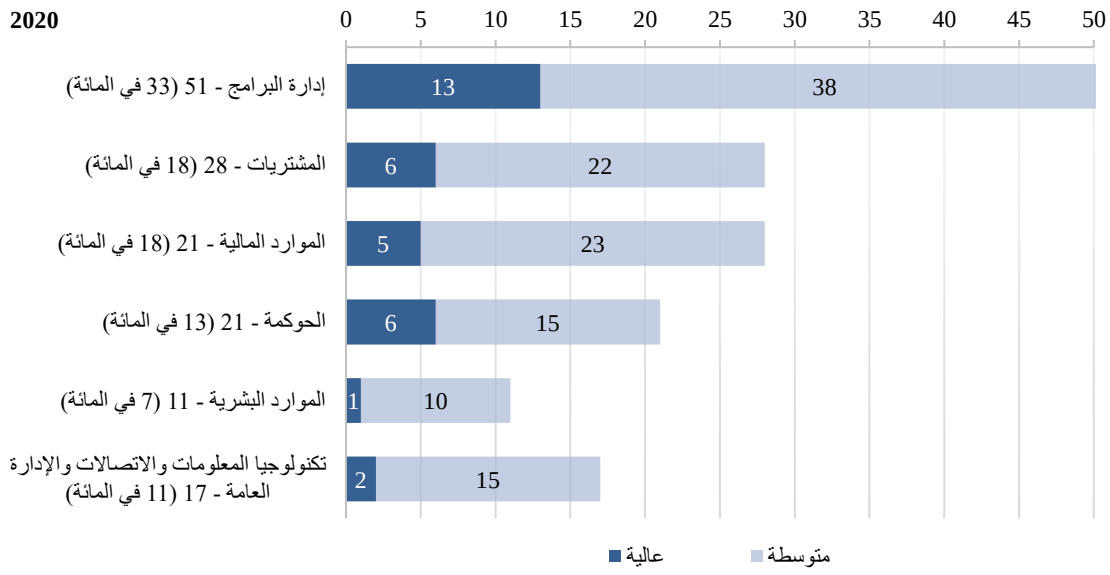

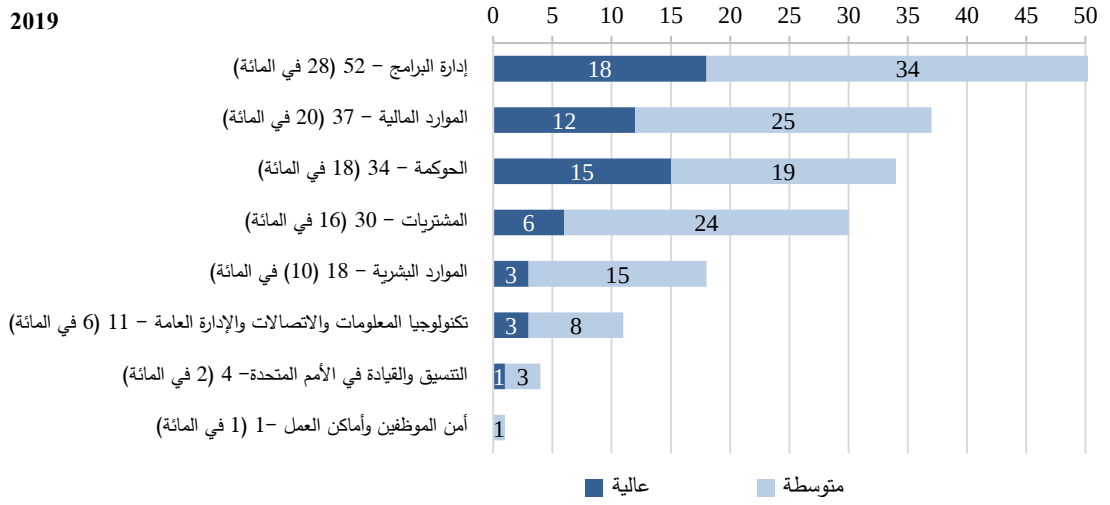

جيم – مراجعة الحسابات بالصندوق العالمي

34 – أصدر المكتب تسعة تقارير مراجعة تتعلق بالصندوق العالمي (ستة تقارير للمكاتب القطرية وتقرير مراجعة متابعة واحد وتقريران موحدان) في عام 2020. وشملت التقارير إدارة مِنح الصندوق العالمي في سبعة مكاتب قطرية (اثنان في أفريقيا، واثنان في آسيا والمحيط الهادئ، واثنان في الدول العربية، وواحد في أوروبا ورابطة الدول المستقلة). ويُورِدُ الشكل 8 المسائل الهامة (التي تكررت في ثلاثة مكاتب على الأقل)، مع تجميعها حسب مجال المراجعة.

الشكل 8

المسائل المتكررة التي حددتها عمليات المراجعة المتعلقة بالصندوق العالمي

مجال المراجعة	*المسائل المتكررة التي حددتها عمليات المراجعة*
إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد	– أوجه الضعف في إدارة سجلات المخزون، وانعدام الفعالية في تنفيذ ضمان جودة المنتجات الصحية، وعدم كفاية إدارة المنتجات الصيدلانية، وعدم كفاية آليات الرقابة المطبقة على إدارة الأصول (6 مكاتب).
إدارة البرامج/المشاريع	– عدم كفاية الزيارات الميدانية والرصد، وحالات التأخير في استخدام الأموال وإعادة برمجة الأموال غير المستخدمة، وعدم كفاية إدارة المنح وإقفال المشاريع (4 مكاتب).
إدارة المتلقين الفرعيين	– أوجه الضعف في التعاقد مع المتلقين الفرعيين والرصد المالي لهؤلاء، وعدم كفاية تقييمات قدرات المتلقين الفرعيين وتطويرها (4 مكاتب).

35 – وتضمنت تقارير المراجعة التسعة المتصلة بالمنح التي يديرها البرنامج الإنمائي بوصفه المتلقي الرئيسي 24 توصية (11 توصية ذات 'أولوية عالية' و 13 توصية ذات 'أولوية متوسطة')، منها 12 توصية (50 في المائة) في إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد. ويرد في الشكل 9 تجميع للمسائل الهامة بحسب مجال المراجعة.

الشكل 9

توزيع التوصيات المتعلقة بمراجعة الصندوق العالمي الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لعامي 2019 و 2020، وتصنيف أولوية كل منها

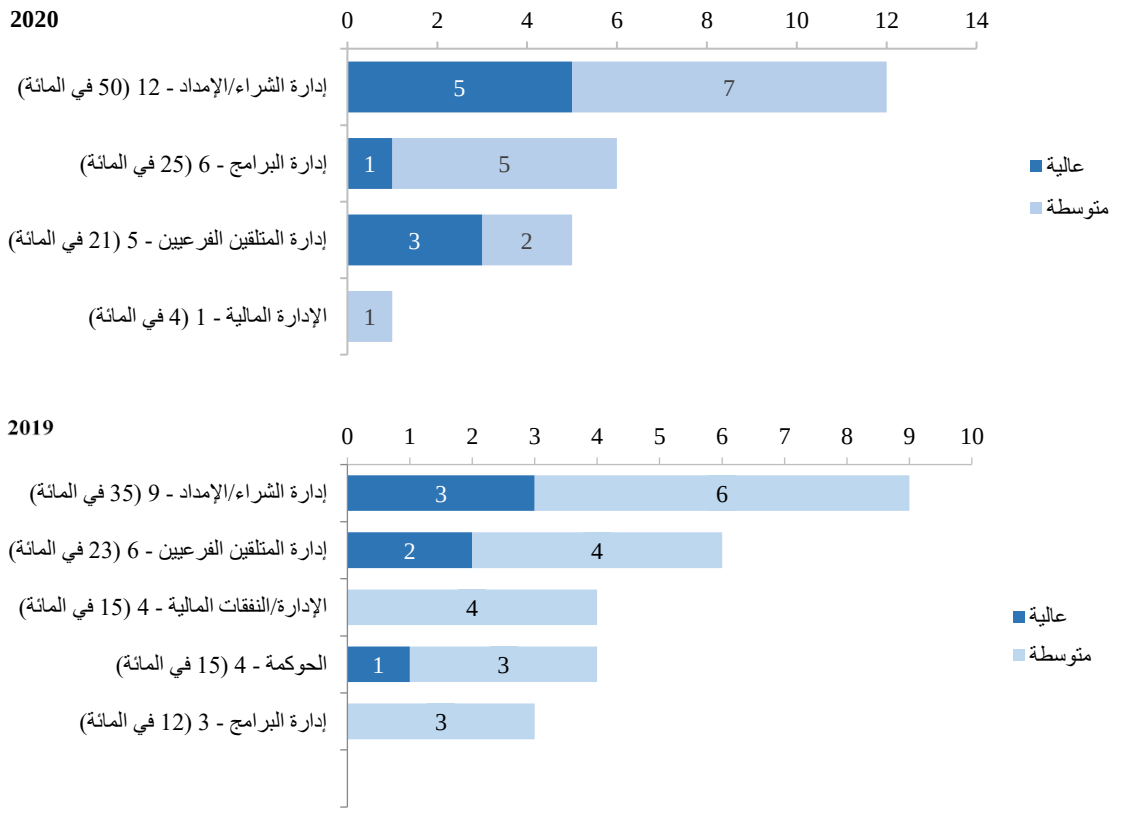

دال - مراجعة حسابات المشاريع

36 - في عام 2020، رُوجِعَت حسابات 37 مشروعا من المشاريع التي ينفذها البرنامج الإنمائي مباشرة على نحو مستقل، وليس في إطار عمليات المراجعة التي أُجريت للمكاتب القطرية، وبلغ مجموع النفقات التي رُوجِعَت 636,3 مليون دولار.

37 - ومن بين المشاريع الـ 37، روجعت حسابات 36 مشروعا من قِبل شركات لمراجعة الحسابات تعاقد معها المكتب، وأسفرت عمليات المراجعة عن صدور 33 رأيا غير مشفوع بتحفظات، ورأيين مشفوعين بتحفظات، ورأي سلبي واحد. وأسفرت الآراء المشفوعة بتحفظات والآراء السلبية عن أخطاء مالية صافية بلغ مجموعها 14,4 مليون دولار، أو 2,3 في المائة من مجموع النفقات التي رُوجِعَت (636,3 مليون دولار)، مقابل 10,6 ملايين دولار، أو 1,7 في المائة من مجموع النفقات التي رُوجِعَت (619,4 مليون دولار) في عام 2019. ومن مجموع الأخطاء المالية التي سجلت في عام 2020، كانت نسبة 89 في المائة (12,9 مليون دولار) تتعلق بمشروع واحد يديره المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في العراق.

38 - وأسفرت عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر الـ 37 عن 17 توصية منها توصية واحدة ذات 'أولوية عالية' و 16 توصية ذات 'أولوية متوسطة'، وتعلق عدد كبير من التوصيات (88 في المائة) بمجال إدارة الموارد المالية، من قبيل تسجيل النفقات في فترة محاسبية غير صحيحة، والمغالاة أو التقليل في تقدير النفقات في التقرير الموحد عن الإنجاز، وعدم تسجيل السلف بطريقة صحيحة.

خامسا - متابعة توصيات مراجعة الحسابات

39 - بلغ المعدل العام لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات 95 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وهو أعلى من المعدل الذي تحقق في عام 2019 (90 في المائة). وغطى هذا المعدل جميع التقارير التي أصدرها المكتب في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2018 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

40 - ولم تكن هناك أي توصيات لم تُنفَّذ منذ فترة طويلة (أي لم يُبتَّ فيها على مدار 18 شهرا أو أكثر) حتى 31 ديسمبر 2020، مقارنة بـ 10 توصيات في عام 2019. وهذه أول مرة منذ أكثر من 10 سنوات لا يبلغ فيها المكتب المجلس التنفيذي بوجود توصيات لم تُنفَّذ منذ فترة طويلة.

41 - وفي عام 2020، سحب مدير المكتب خمس توصيات من تقارير المراجعة الصادرة في عام 2018. وسُحِبَت ثلاث توصيات لأنها لم تعد تنطبق. وسُحبت التوصيتان المتبقيتان على إثر قبول الإدارة للمخاطر المتبقية. ويرد في المرفق 3 عرض أكثر تفصيلا.

سادسا - استعراض عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية

42 - تولت إجراء عمليات المراجعة للسنة المالية 2019 مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات أو شركات مراجعة حسابات تقوم المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي بالاستعانة بها وإدارتها. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، تلقى المكتب 745 تقرير مراجعة، على أن 43 تقريرا 'لم تقدَّم بعد' (من مكاتب البرنامج الإنمائي في أوكرانيا وجيبوتي والصومال وغابون وليبريا ومالي وموريتانيا وموريشيوس وموزامبيق).

نتائج الاستعراض

43 - من بين التقارير الواردة وعددها 745 تقريرا، استعرض المكتب 261 تقريرا استعراضا متعمقا، بما يمثل 824,7 مليون دولار من النفقات (87 في المائة من النفقات التي خضعت للمراجعة).

44 - ووُجِّهَت رسائل استعراض من مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى جميع المكاتب القطرية الـ 91 التي قدمت تقارير مراجعة لحسابات المشاريع. ويُبَيِّن الشكل 10 عدد البلدان التي حصلت على تقدير 'مرضٍ' و 'مرضٍ جزئياً' و 'غير مرضٍ' في عمليات الاستعراض للسنتين الماليتين 2018 و 2019. واشتمل الاستعراض على أربعة عناصر وهي: (أ) قوة الضوابط الداخلية القائمة؛ (ب) ومتابعة توصيات مراجعة الحسابات في حينها؛ (ج) والالتزام بمتطلبات نطاق مراجعة الحسابات؛ (د) وإدارة عملية مراجعة الحسابات في حينها.

الشكل 10

نتائج تقييم جودة تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنيا

	العلامة التقديرية العامة			
	السنة المالية 2019 (عمليات المراجعة التي أُجريت في عام 2020)		*السنة المالية 2018 (عمليات المراجعة التي أُجريت في عام 2019)*	
العلامة التقديرية	*عدد البلدان*	*النسبة المئوية*	*عدد البلدان*	*النسبة المئوية*
مُرضٍ	71	78	64	71
مرضٍ جزئياً	9	10	16	18
غير مُرضٍ	11	12	10	11
العدد الإجمالي للمكاتب القطرية	**91**	**100**	**90**	**100**

المسائل الرئيسية في مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنيا والإجراءات المتخذة بشأنها

45 - اشتملت تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنيا التي استُعرضت بالتفصيل على 108 1 مسائل. وتعلقت نسبة 49 في المائة من المسائل بالإدارة المالية.

46 - ورصد المكتب الإجراءات التي اتخذتها المكاتب القطرية لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت نسبة 45 في المائة من مسائل مراجعة الحسابات البالغ عددها 108 1 مسائل قد نُفِّذت أو لم تعد تنطبق.

آراء مراجعي الحسابات وصافي الأخطاء المالية

47 - فيما يتعلق بالتقارير المشفوعة بآراء معدَّلة، قدّر المكتب أن مجموع الأخطاء المالية الصافية للسنة المالية 2019 كان فيه مغالاة في التقدير بمبلغ صافيه 0,5 مليون دولار (مقابل 1,7 مليون دولار للسنة المالية 2018)، أي بنسبة 0,1 في المائة من مجموع النفقات التي خضعت للمراجعة (948 مليون دولار). وقد نتجت القيمة الصافية للأخطاء المالية البالغة 0,5 مليون دولار للسنة المالية 2019 عن تسجيل نفقات مغالى في تقديرها بمبلغ 2,6 مليون دولار فيما يتعلق بـ 31 مكتبا قطريا وتسجيل نفقات قلل في تقديرها بمبلغ

2,1 مليون دولار فيما يتعلق بخمسة مكاتب قطرية. وتعزى التحفظات أساسا إلى تسجيل نفقات غير مدعومة بأدلة (21 مشـــروعا)، أو إلى وجود فروق غير مبررة بين التقرير الموحد عن الإنجاز والســـجلات المالية أو سجلات المشاريع (ستة مشاريع).

المكاتب القطرية التي يُنفَّذ فيها بالكامل النهج المنسق للتحويلات النقدية

48 - بالنســـبة للســـنة المالية 2019، انتقل إلى النهج المنســـق للتحويلات النقدية 23 مكتبا قطريا (الأرجنتين، وإندونيســـيا، وأوروغواي، وبنغلاديش، وبوتان، والبوســـنة والهرســـك، وتايلند، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزمبابوي، وســـاموا، وســـري لانكا، والصـــين، وفييت نام، وكابو فيردي، وكمبوديا، وكينيا، وماليزيا، ومصـــر، والمغرب، وملاوي، والهند)، وطبقت هذه المكاتب أنشـطة الضمان المقابلة المنصوص عليها فيه.

49 - وحتى 31 كانون الأول/ديســـمبر 2020، كان مكتب مراجعة الحســـابات والتحقيقات قد انتهى من اســـتعراض 29 من تقارير المراجعة المتعلقة بالنهج المنســـق للتحويلات النقدية. ومن بين تلك التقارير، كان 28 تقريرا يتعلق بعمليات المراجعة المالية وكان تقرير واحد يتعلق بمراجعة الضـــوابط الداخلية. وقدم المراجعون آراء 'غير معدلة' بشأن 25 تقريرا من تقارير المراجعة المالية الـ 28 التي استُعرِضَت.

سابعا - التحقيقات

50 - خلال عام 2020، فتح المكتب 206 قضـايا جديدة ورحّل أكثر من 352 قضـية من عام 2019، ليصل عدد القضايا في عام 2020 إلى 558 قضية.

51 - وأقفل المكتب 277 قضـية من قضـايا عام 2020 المذكورة البالغ عددها 558 قضـية. وفي نهاية عام 2020، جرى ترحيل 281 قضية إلى عام 2021 (انظر الشكل 11).

الشكل 11

عدد القضايا المعروضة على مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عامي 2019 و 2020

عدد القضايا	*2019*	*2020*
القضايا المرحَّلة في 1 كانون الثاني/يناير	256	352
القضايا الواردة خلال العام	370	206
مجموع القضايا خلال العام	**626**	**558**
القضايا المغلقة (من القضايا المرحَّلة)	172	206
القضايا المغلقة (من القضايا الواردة)	102	71
مجموع القضايا المغلقة	**274**	**277**
القضايا المرحَّلة في 31 كانون الأول/ديسمبر	352	281

أنواع الشكاوى

52 - تُبلَّغ الشكاوى إلى المكتب عن طريق البريد والبريد الإلكتروني والاستمارات الشبكية والهاتف والتفاعلات الشخصية والإحالات. وشكلت الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية (الغش في المشتريات؛ والسرقة والاختلاس؛ وإساءة استخدام الموارد الرسمية؛ وتقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات مزيفة؛ والاحتيال في الاستحقاقات) 57,8 في المائة من القضايا الواردة إلى المكتب في عام 2020، ويمثل ذلك نسبة مماثلة لنسبة 57,9 في المائة المسجلة في عام 2019. وشكلت الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك الجنسي (الاعتداء الجنسي، والتحرش الجنسي، والاستغلال والانتهاك الجنسيان) نسبة 6,3 في المائة من القضايا التي تلقاها المكتب في عام 2020، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 2,1 في المائة مقارنة بنسبة 8,4 في المائة المسجلة في عام 2019 (انظر الشكل 12).

الشكل 12

أنواع الشكاوى الواردة في عام 2020[5]

(ترد الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية باللون الأزرق الغامق)

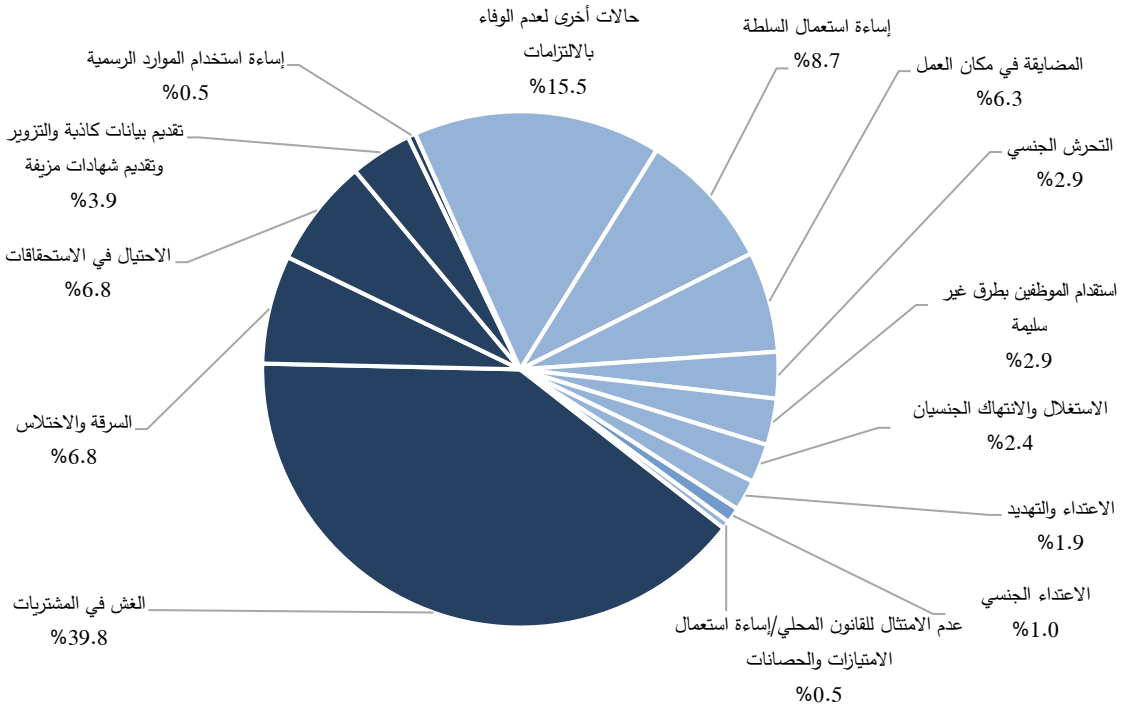

(5) يشمل الاحتيال في الاستحقاقات الغش في التأمين الطبي والغش في إعانة الإيجار والغش في منحة التعليم، أو أي شكل آخر من أشكال الاحتيال المرتكبة فيما يتصل بالمزايا والاستحقاقات المقدمة إلى موظفي البرنامج الإنمائي. وتشمل حالات تقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات مزيفة إجراءات من قبيل تقديم وثائق مزورة لسداد المصروفات المتعلقة بتنفيذ المشاريع، وتحريف خبرات العمل، وتقديم وثائق عطاءات مزورة، وتزوير التوقيعات في استمارات العمل الإضافي. وتشمل إساءة استخدام الموارد الرسمية استخدام ممتلكات أو أصول أو معدات أو ملفات رسمية - بما في ذلك الملفات أو البيانات الإلكترونية - لأغراض المنفعة الخاصة أو بطريقة تضر بالبرنامج الإنمائي. وتشمل الحالات الأخرى لعدم الوفاء بالالتزامات حالات من قبيل عدم إعلان تضارب المصالح مع أحد البائعين، وعدم التعاون مع التحقيقات، والانخراط في عمل خارجي دون إذن.

53 - وفي عام 2020، تلقى المكتب معظم الشكاوى من منطقة الدول العربية (47 قضية)، تليها أفريقيا (32 قضية)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (32 قضية)، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (25 قضية)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (21 قضية). وكانت هناك 40 شكوى تورط فيها موظفون أو أفراد آخرون من العاملين بعقود مع البرنامج الإنمائي المنتدبين في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وتلقى المكتب تسع شكاوى تتعلق بموظفين في المقر (انظر الشكل 13).

الشكل 13

الشكاوى الواردة في عام 2020، بحسب المنطقة

	عدد الشكاوى الواردة
الدول العربية	47
منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة	40
أفريقيا	32
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	32
آسيا والمحيط الهادئ	25
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	21
مقر الأمم المتحدة	9
المجموع	**206**

معالجة القضايا

54 - من بين القضايا التي أُغلقت في عام 2020، وعددها 277 قضية، أُغلقت 70 قضية (25 في المائة من القضايا التي انتهى النظر فيها)، بعد إجراء تقييم أولي، لعدم توافر أدلة كافية على ارتكاب مخالفة تبرر إجراء تحقيق؛ أو لأن الادعاءات فيها لا تدخل ضمن ولاية المكتب؛ أو لعدم وجود ما يسوغ إجراء تحقيق.

55 - وأُغلقت القضايا المتبقية البالغ عددها 207 قضايا نتيجة تحقيق تبين فيه أن 127 قضية (61,4 في المائة) غير مدعومة بأدلة مثبتة. ومن بين القضايا المتبقية، أسفرت 79 قضية (38,2 في المائة) عن تقديم 71 تقريرا من تقارير التحقيق أثبت بالأدلة وقوع سوء سلوك أو مخالفة أخرى[6]. وبالإضافة إلى 79 قضية مدعومة بأدلة من خلال تقارير تحقيق، أصدر المكتب رسالة خيارات واحدة[7] (انظر الشكل 14).

(6) فيما يتعلق بالقضايا التي تنطوي على تواطؤ بائعين، طلبت هيئة الاستعراض، وهي لجنة استعراض الموردين، أن يصدر المكتب تقريرا واحدا بصرف النظر عن عدد البائعين المتورطين في نفس التواطؤ. وبالإضافة إلى ذلك، أُثبتت قضيتان بأدلة من خلال تقرير واحد يتعلق بسوء سلوك من نفس النوع ارتكبه نفس الشخص، إذ وردت الادعاءات في سنوات مختلفة.

(7) رسائل الخيارات هي أدوات يُمنح بموجبها موظفو البرنامج الإنمائي، الذين توجد ضدهم أدلة على ارتكاب مخالفات، خيار الاستقالة بشروط محددة، بما في ذلك الالتزام بسداد أي خسارة مالية ناجمة عن المخالفة، بدلا من مواجهة عواقب تحقيق كامل وعملية تأديبية ممكنة. وتعتبر القضية التي تفضي إلى صدور رسالة خيارات مدعومة بالأدلة.

56 - ووضع المكتب هدفا يتمثل في إغلاق نسبة 50 في المائة من القضايا قيد التقييم في غضون ثلاثة أشهر، ونسبة 50 في المائة من القضايا قيد التحقيق في غضون 270 يوم عمل (393 يوما تقويميا)[8]. ومن بين القضايا الـ 229 التي جرى تقييمها خلال عام 2020، بما في ذلك القضايا التي أغلقت بعد التقييم، وعددها 70 قضية، أنجزت نسبة 68,6 في المائة ضمن حدود مؤشر الأداء الأساسي المستهدف وهو ثلاثة أشهر. ومن بين القضايا التي أغلقت عقب التحقيق، وعددها 207 قضايا، أنجزت نسبة 54,1 في المائة ضمن حدود مؤشر الأداء الأساسي المستهدف وهو أقل من 270 يوم عمل. وخلال جائحة كوفيد-19 الراهنة، أُجريت جميع التحقيقات عن بعد.

57 - وفي نهاية عام 2020، كانت هناك 37 قضية لا تزال قيد التقييم، و 244 قضية قيد التحقيق.

الشكل 14

الفصل في القضايا

الإجراءات المتخذة	*عدد القضايا في عام 2019*	*عدد القضايا في عام 2020*
بعد التقييم		
أغلقت لعدم وجود ما يُسوغ التحقيق	57	59
أحيلت إلى منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة	10	7
أحيلت إلى مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي	3	4
المجموع	**70**	**70**
بعد التحقيق		
أغلقت (غير مثبتة بأدلة)	116	127
أغلقت (مثبتة بأدلة)		
- قُدمت إلى مكتب الشؤون القانونية	19	27
- قُدمت إلى المكاتب القطرية	13	17
- قُدمت إلى لجنة استعراض الموردين	35	32
- قُدمت إلى منظمات أخرى	14	3[9]
- قُدمت إلى مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي	4	-
- رسائل الخيارات الصادرة	3	1
المجموع الفرعي (القضايا المثبتة)	**88**[10]	**80**
مجموع القضايا التي أغلقت بعد التحقيق	**204**	**207**
مجموع القضايا المغلقة خلال العام	**274**	**277**

(8) يتماشى ذلك مع الإطار القانوني للبرنامج الإنمائي، الفصل الثالث، البند 1-4، الذي ينص على ما يلي: "تُبلغ إلى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (المكتب) الفترةُ الفاصلة بين تاريخ الادعاءات بارتكاب مخالفات، قدر الإمكان وحسب تعقيد القضية وتوافر موارد التحقيق، وينبغي ألا يتجاوز إنجاز التحقيق عادة 270 يوم عمل". وباحتساب العطل الرسمية للأمم المتحدة، فإن 270 يوم عمل يقابل 393 يوما تقويميا تقريبا؛ وبالتالي استخدم المكتب 393 يوما تقويميا كمقياس للتحقيقات.

(9) شملت ثلاث قضايا أفرادا من منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة يدير البرنامج الإنمائي عقودهم.

(10) أصدر المكتب تقريرًا واحدًا عن الخسارة المالية في عام 2019.

الإجراءات المتخذة	*عدد القضايا في عام 2019*	*عدد القضايا في عام 2020*
تقارير التحقيق الصادرة	**80**	**71**[(11)]
الرسائل الإدارية الصادرة	**3**	**5**[(12)]

القضايا المثبتة

58 - كان أغلب قضـايا سـوء السـلوك المحتمل التي أثبتتها قضـايا التحقيقات المدعومة بأدلة، وعددها 80 تحقيقاً، يتعلق بالغش في المشـتريات (36 قضـية، أو 45 في المائة)؛ والاحتيال في الاسـتحقاقات (9 قضـايا، أو 11,3 في المائة)؛ وحالات أخرى لعدم الوفاء بالالتزامات (9 قضـايا، أو 11,3 في المائة) (انظر الشكل 15). ويرد في المرفق 4 موجز لتقارير التحقيق الصادرة في عام 2020، بحسب نوع الادعاء.

الشكل 15

القضايا المثبتة في عام 2020 بحسب الفئة

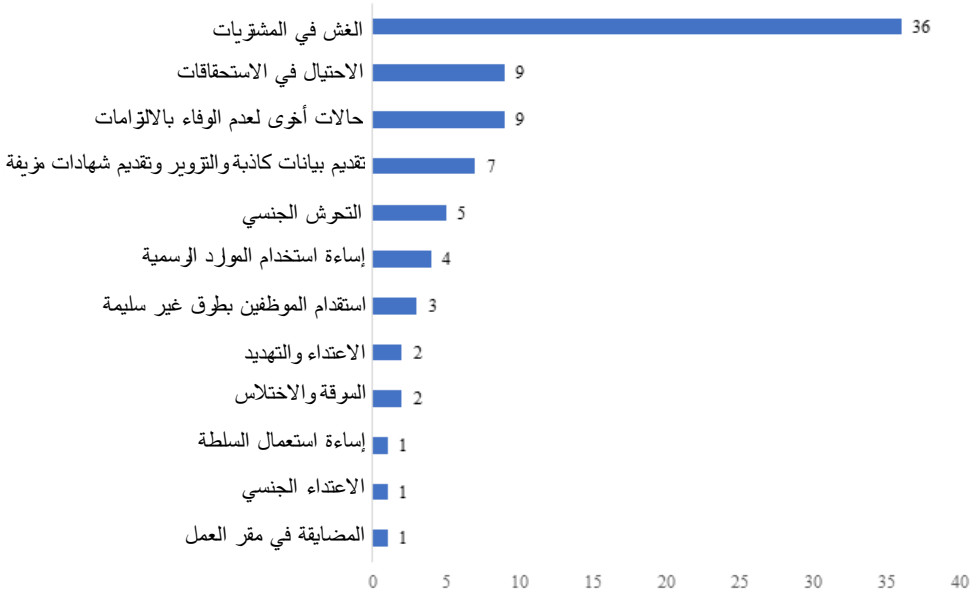

59 - ومن بين القضـايا المثبتة، وعددها 80 قضـية، وقعت 36,2 في المائة (29 قضـية) في منطقة الدول العربية، و 20 في المائة (16 قضـية) في منطقة أوروبا ورابطة الدول المسـتقلة، و 18,8 في المائة (15 قضـية) في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، و 10 في المائة[(13)] (8 قضـايا) في منطقة أفريقيا، و 10 في المائة (8 قضايا) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و 2,5 في المائة (قضيتان) في مقر البرنامج الإنمائي، و 2,5 في المائة (قضيتان) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الشكل 16).

(11) أثبت واحد وسبعون (71) تقرير تحقيق أدلة على وقوع سوء سلوك أو مخالفة أخرى.

(12) صدرت رسالة إدارية واحدة مقابل ثماني قضايا لكونها تتضمن نفس الادعاءات.

(13) المكتب مسؤول عن تقييم الادعاءات الموجهة ضد موظفي البرنامج الإنمائي العاملين بموجب عقود يديرها البرنامج الإنمائي بالنيابة عن منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، والتحقيق فيها.

الشكل 16

القضايا المثبتة في عام 2020 بحسب المنطقة

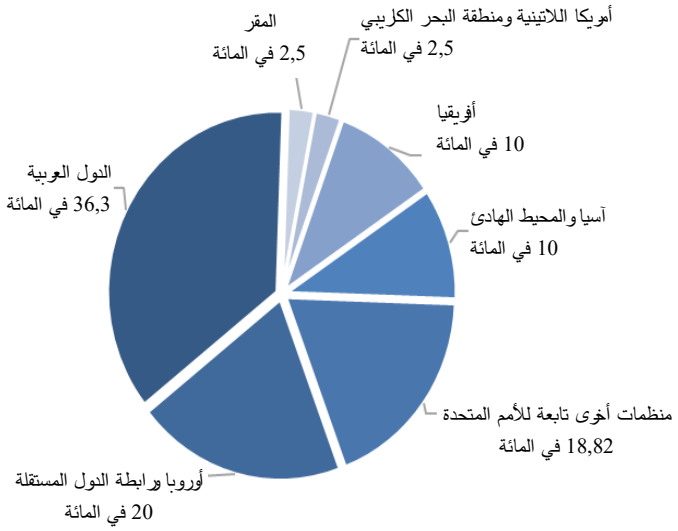

60 - وشملت القضايا المثبتة، البالغ عددها 80 قضية، 29 بائعا و 28 موظفا (موظفون في البرنامج الإنمائي وموظفون حصل المكتب على تفويض للسلطة للتحقيق معهم)[14]، و 20 متعاقدا (18 من أصحاب عقود الخدمات واثنان من فرادى المتعاقدين)[15]، واثنين من الشركاء في التنفيذ، وواحد من متطوعي الأمم المتحدة (انظر الشكل 17).

الشكل 17

القضايا المثبتة بحسب المركز التعاقدي

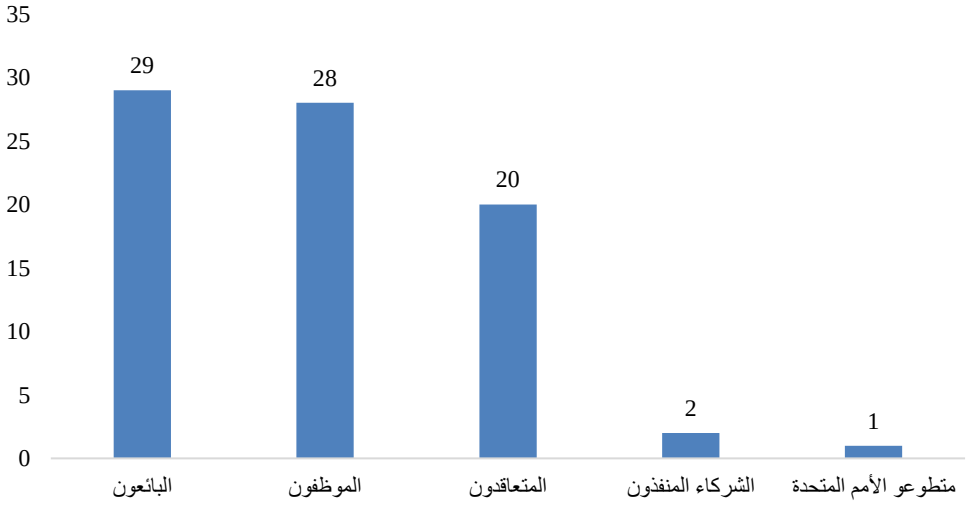

(14) شملت ثماني قضايا موظفين في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة لديهم خطابات تعيين بالبرنامج الإنمائي.

(15) يشمل المتعاقدون، البالغ عددهم 20 متعاقدا، ستة متعاقدين في مجال الخدمات يدير شؤونهم البرنامج الإنمائي، ولكنهم يعملون في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

سوء السلوك الجنسي

61 - في عام 2020، فتح المكتب 13 قضية تتعلق بسوء السلوك الجنسي (ست شكاوى تتعلق بالتحرش الجنسي، وخمس شكاوى تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وشكويان تتعلقان بالاعتداء الجنسي). وتقل شكاوى سوء السلوك الجنسي بنسبة 58,1 في المائة عن عام 2019، عندما فتح المكتب 16 شكوى تتعلق بالتحرش الجنسي، و 11 شكوى تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأربع شكاوى تتعلق بالاعتداء الجنسي (انظر الشكلين 18 و 19)[16]. وبالإضافة إلى ذلك، رحّل المكتب أكثر من 15 قضية سوء سلوك جنسي من عام 2019 إلى عام 2020 (سبع شكاوى تتعلق بالتحرش الجنسي وخمس شكاوى تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وثلاث شكاوى تتعلق بالاعتداء الجنسي).

62 - وفي عام 2020، أثبت المكتب ستا من قضايا سوء السلوك الجنسي (خمس من قضايا التحرش الجنسي وقضية واحدة من قضايا الاعتداء الجنسي)[17]. ويمثل ذلك نقصانا بنسبة 25 في المائة بالمقارنة مع عام 2019، حين أثبت المكتب ثمان من قضايا سوء السلوك الجنسي (خمس من قضايا التحرش الجنسي، وقضيتان من قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وقضية واحدة من قضايا الاعتداء الجنسي). وفي عام 2020، أغلق المكتب ما مجموعه 17 قضية وردت باعتبارها من قضايا سوء السلوك الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، بت المكتب في خمس قضايا وردت باعتبارها من أنواع سوء السلوك الأخرى، ولكن تم تقييمها و/أو التحقيق فيها على أنها من قضايا سوء السلوك الجنسي. ورُحلت خمس شكاوى تتعلق بالتحرش الجنسي، وخمس شكاوى تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وشكوى واحدة تتعلق بالاعتداء الجنسي إلى عام 2021.

الشكل 18

قضايا التحرش الجنسي الواردة، في الفترة 2012-2020

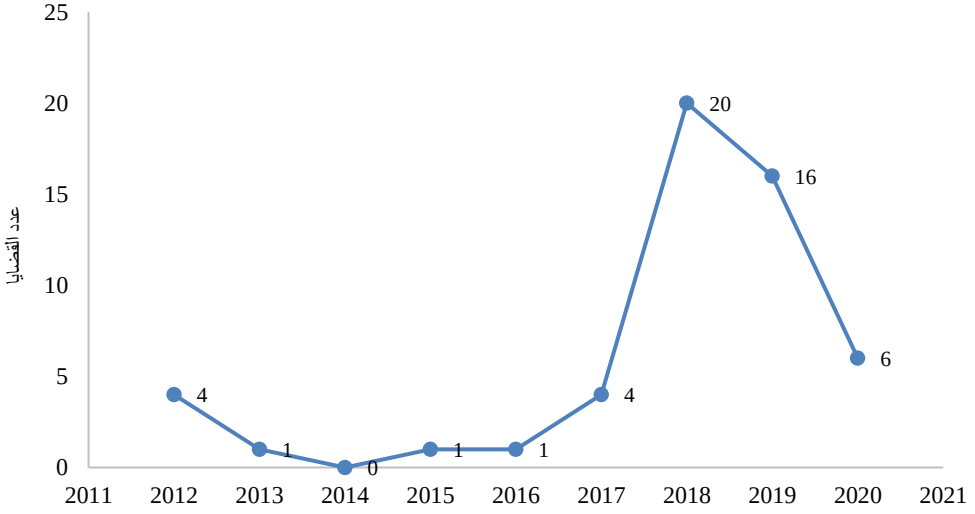

(16) كان عام 2019 هو العام الأول الذي أُبلغ فيه عن الاعتداء الجنسي كفئة منفصلة.

(17) يُبلغ المكتب عن أنواع القضايا المفتوحة استنادًا إلى نوع سوء السلوك المزعوم وقت ورود القضية. غير أنه يمكن، أثناء إجراء تقييم أو تحقيق، إعادة تقييم نوع القضية وتحديثه عند الانتهاء من التقييم أو التحقيق، بحيث يعكس سوء السلوك الذي جرى تقييمه أو التحقيق فيه. وعلى سبيل المثال، وردت في الأصل إحدى قضايا سوء السلوك الجنسي المدعومة بالأدلة في عام 2020 باعتبارها من "الحالات الأخرى لعدم الوفاء بالالتزامات"، ولكن أعيد تصنيفها لاحقا وبُتّ فيها باعتبارها قضية من قضايا التحرش الجنسي.

الشكل 19

قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين الواردة، في الفترة 2012-2020

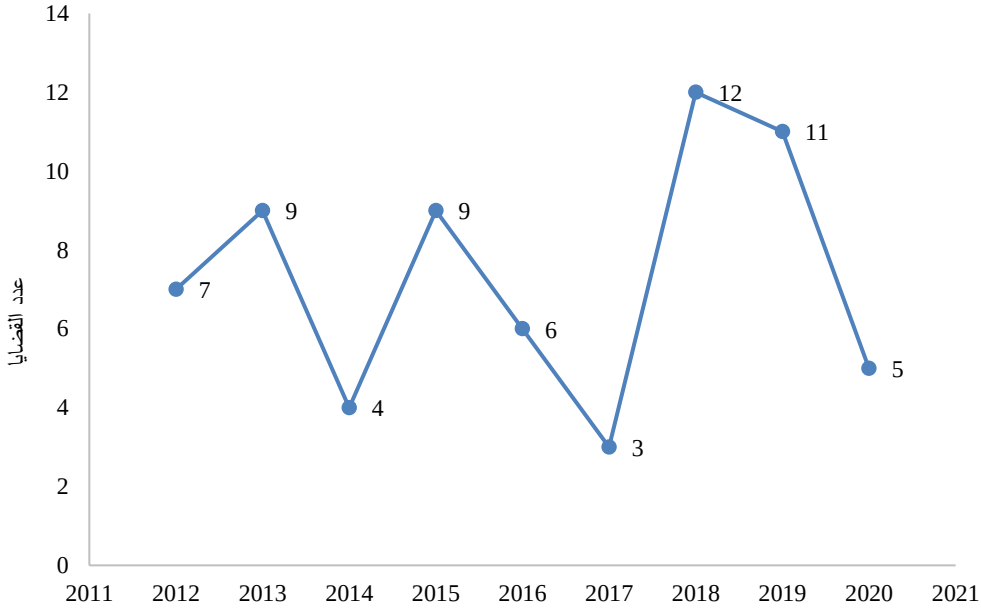

الرسائل الإدارية

63 - في عام 2020، أصدر المكتب خمس رسائل إدارية موجهة إلى وحدات العمل المعنية لمعالجة أوجه الضعف في الضوابط الداخلية على نحو ما ورد في التحقيقات التي أجراها المكتب. وتتعلق الرسائل الإدارية بتوصيات لتحسين ما يلي: (أ) الممارسات المتبعة في استخدام أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستعملة في استحداث المعلومات المتعلقة بالبرنامج الإنمائي أو تجهيزها أو نشرها؛ (ب) وإجراءات التشغيل الموحدة فيما يتعلق بالفحوصات البدنية في أحد المرافق الطبية التابعة للأمم المتحدة؛ (ج) والإجراءات المتعلقة باستحداث وتعديل بيانات المدفوعات للشركاء المنفذين/البائعين؛ (د) والإجراءات المتعلقة بإدارة استحقاقات الموظفين ورد الضرائب؛ (هـ) وتقديم المشورة إلى الموظفين بشأن المبادئ التوجيهية للبرنامج الإنمائي للإبلاغ عن سوء السلوك.

الخسائر المالية واستردادها (القراران 21/2014 و 13/2015)

64 - بلغ مجموع الخسائر المالية التي تكبدها البرنامج الإنمائي خلال عام 2020 وأثبتتها تقارير التحقيق الصادرة عن المكتب بأدلة ما قدره 16 709 دولارات[18]. ووفقا لمكتب إدارة الموارد المالية/مكتب الخدمات الإدارية، بلغ مجموع الخسائر المالية المستخلصة من تقارير التحقيق المقدمة في الفترة من عام 2013 إلى عام 2020 ما قدره 8 566 570 دولارا، منها 7 430 495 دولارا اعتبرها المكتب القانوني قابلة للاسترداد.

(18) جرى التعامل مع خسارة مالية إضافية قدرها 2 379 دولارا تتعلق بأحد موظفي البرنامج الإنمائي من خلال رسالة خيارات (مع إمكانية استرداد هذا المبلغ)؛ وهناك قضيتان أخريان تنطويان على خسارة قدرها 1 744 دولاراً ينتظر إحالتهما إلى الجهات المسؤولة عن استرداد الموجودات بنهاية عام 2020.

ومن أصل مبلغ 495 430 7 دولارا، تم استرداد مبلغ 296 738 3 دولارا، أي أكثر بقليل من 50 في المائة من الخسارة المتكبدة.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القرار 22/2011)

65 - استنادا إلى تقارير التحقيق المتعلقة بالموظفين، وعددها 27 تقريرا، فُصل موظف واحد وأُنهيت خدمة موظفين اثنين. ووُضعت رسالة في ملفي موظفين اثنين استقالا قبل إتمام التحقيق، تبين، عملا بالمادة 72 من الإطار القانوني للبرنامج الإنمائي، أنه كانت ستوجه إليهما تهمة سوء السلوك لو أنهما ظلا في المنظمة. ووُجِّه لوم كتابي إلى موظفين اثنين، بينما بُرئت ساحة موظفَيْن آخرَيْن من الادعاءات الصادرة في حقهما. وكانت التقارير المتبقية، البالغ عددها 18 تقريرا، قيد استعراض المكتب القانوني في نهاية عام 2020.

66 - ونتيجة للتقارير التي قدمها المكتب إلى المكاتب القُطرية، وعددها 17 تقريرا، أُنهيت عقود عشرة من أصحاب عقود الخدمات وأحد فرادى المتعاقدين. وكان خمسة من أصحاب عقود الخدمات قد استقالوا أو انفصلوا بطريقة أخرى قبل بدء التحقيق أو إكماله، واستقال واحد بعد صدور تقرير التحقيق.

67 - ومن بين التقارير التي قدمها المكتب إلى لجنة استعراض الموردين في عام 2020، وعددها 25 تقريرا، أُنجزت وأُغلقت ثمانية تقارير بحلول نهاية العام، نتج عنها فرض جزاءات على خمسة موردين وأربعة وكلاء. وإضافة إلى ذلك، وجِّهت إلى 16 مورد من التقارير المتبقية إشعارات بتعليق التعامل معهم مؤقتا، ريثما تستكمل اللجنة تلك التقارير.

68 - وكان تقرير تحقيق واحد قُدم في عام 2020 إلى المجلس الاستشاري للإجراءات التأديبية التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة قيد الاستعراض بنهاية العام. وما زال تقريران من تقارير التحقيق قُدِّما إلى منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشأن أصحاب عقود الخدمات قيد الاستعراض في نهاية العام.

الامتثال الاجتماعي والبيئي

69 - في عام 2020، سجلت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي ثلاث قضايا جديدة، ليصل بذلك مجموع القضايا المسجلة إلى 16 قضية، 11 منها مفتوحة. والقضايا المفتوحة هي من الأردن (قضيتان) وأوغندا وبنما وقيرغيزستان والكاميرون والكونغو وملاوي وموريشيوس وميانمار والهند. وفي عام 2020، عُلقت قضية مسجلة واحدة من الأردن لأن أصحاب الشكوى طلبوا تفعيل آلية استجابة الأطراف المعنية قبل التحقيق. ودخلت خمس قضايا من الأردن وأوغندا وبنما والكونغو وملاوي مرحلة الرصد، بناء على تقدير مدير البرنامج الإنمائي، بعد إكمال التحقيق. وأرسلت الوحدة ثلاثة من تقارير التحقيق النهائية إلى مدير البرنامج الإنمائي عن الكاميرون والكونغو وموريشيوس. ولم تُوفد أي بعثات ميدانية خلال عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

70 - واضطلعت الوحدة بأنشطة للتوعية في عام 2020 من أجل تحسين فهم الجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة المحتملة لرسالتها، وولايتها، وأنشطتها. ونظمت نشاطا من أنشطة التوعية عبر الإنترنت لفائدة منظمات المجتمع المدني البرازيلية مع آليات المساءلة في الصندوق الأخضر للمناخ، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي. وواصلت الوحدة أنشطتها في مجال التوعية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المحافل الرقمية.

منع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين

71 - خلال عام 2020، كان المكتب عضوا نشطا في فرقة العمل التابعة للبرنامج الإنمائي المعنية بمنع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وساعد في وضع إجراءات التشغيل الموحدة لقاعدة بيانات التحقق من انعدام السوابق، وكذلك في تنقيح الاتفاقات التعاقدية المختلفة للبرنامج الإنمائي مع الجهات الموردة، ومع الأفراد من غير الموظفين، والجهات الشريكة في التنفيذ، لتعزيز الالتزامات المتبادلة المتعلقة بمنع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها.

72 - وبالإضافة إلى استقدام موظف من الرتبة ف-4 ليؤدي دور جهة تنسيق في التحقيق في حالات التحرش الجنسي وليضطلع بمهام الممثل الرئيسي للمكتب في ما يقدمه البرنامج الإنمائي من ردود وما يتخذه من مبادرات في هذا الشأن، استقدم المكتب خلال عام 2020 محققين اثنين من الرتبة ف-3 يعملان أساسا على قضايا سوء السلوك الجنسي.

73 - وفي عام 2020، شارك المكتب في عدة أفرقة عاملة تقنية مشتركة بين الوكالات، بما في ذلك فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي في منظومة الأمم المتحدة، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات - اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين لهيئات التحقيق المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في قطاع العمل الإنساني، والفريق العامل المعني بمسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وشارك المكتب أيضا في تدريب جهات التنسيق المشتركة بين الوكالات التابعة للمكاتب القُطرية والمعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وقدم إسهامات في مختلف المبادرات الجارية لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي اقترحها مكتب المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وساعد المكتب على إذكاء الوعي بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال عروض قدمها لمكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي، وكذلك داخل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

74 - ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2020، أصبح يتعين على جميع المكاتب المشارِكة وعلى مؤسسات الأمم المتحدة الإبلاغ بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين الموثوقة "بشكل شبه آني" عن طريق مرقب "i-Report" المتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهذا المرقب هو قاعدة بيانات آمنة على الإنترنت تتضمن معلومات عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يتم إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بها. وخلال عام 2020، أبلغ المكتب عن ست حالات استغلال وانتهاك جنسيين اعتُبرت ادعاءات موثوقة من خلال مرقب "i-Report" المتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

أنشطة التحقيق الأخرى

75 - في عام 2020، واصل المكتب تنفيذ مشروع نموذجي يتضمن رسائل خيارات، وضع في عام 2018، بالتشاور مع مدير مكتب الخدمات الإدارية ومدير المكتب القانوني. ورسائل الخيارات هي أدوات يُمنح بموجبها الموظفون، الذين توجد ضدهم أدلة على ارتكاب مخالفات، خيار الاستقالة بشروط محددة، بما في ذلك الالتزام بسداد أي خسارة مالية ناجمة عن المخالفة، بدلا من مواجهة عواقب تحقيق كامل وعملية تأديبية ممكنة. وأثبت المكتب قضية واحدة في عام 2020 من خلال إصدار رسالة خيارات.

ثامنا - التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة

76 - واصل المكتب التفاعل مع الدول الأعضاء ومع مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في منظومة الأمم المتحدة من أجل تحديد أفضل الممارسات وتبادلها، ومناقشة المسائل موضع الاهتمام المشترك، وتعزيز التعاون مع دوائر مراجعة الحسابات والتحقيقات في منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف. وفي أواخر كانون الثاني/يناير 2020، استضاف المكتب حلقة دراسية دولية عن مراجعة الأداء، بمشاركة 25 منظمة من منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف.

77 - والمكتب عضو في مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة، وفي أمانة مؤتمر المحققين الدوليين. وشارك مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، عبر الإنترنت، في المؤتمر السنوي لمجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة في عام 2019.

تاسعا - الخدمات الاستشارية وخدمات مراجعة الحسابات الأخرى

الخدمات الاستشارية

78 - في عام 2020، قدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ست خدمات استشارية في مجالات متنوعة وفي إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

79 - وكانت إحدى الخدمات الاستشارية الست تتعلق بإدارة المشاريع في البرنامج الإنمائي؛ وثلاث عبارة عن مذكرات استشارية بشأن المخاطر أُعِدّت بالاستناد إلى استعراض موضوعي لمجالات من قبيل شراء المنتجات الصحية، ومخاطر الصندوق العالمي، وإدارة شؤون البائعين؛ واثنتان تنبيه للمخاطر بشأن المجالات التي تتطلب اهتماماً فورياً من الإدارة، مثل شراء الأصناف ذات الصلة بجائحة كوفيد-19. ويرد في المرفق 3 عرض أكثر تفصيلا.

80 - وتمشيا مع القاعدة 126-17 من النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي ومع سياساته وإجراءاته البرنامجية والتشغيلية، تلقى المكتب واستعرض ستة طلبات شطب، خمسة منها من المكاتب القطرية، وواحد من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يطلب فيه شطب مبلغ قدره 408 39 دولارات. انظر التفاصيل في المرفق 5.

عاشرا - الرأي

81 - يستند الرأي الذي قدمه المكتب إلى النتائج التالية:

(أ) عمليات مراجعة حسابات المكاتب القُطرية ومهام المقر أو الوحدات التابعة له، والأنشطة الممولة من الصندوق العالمي، ومشاريع التنفيذ المباشر والمشاريع المنفذة وطنيا التي صدرت تقارير عنها في الفترة الواقعة بين 1 كانون الثاني/يناير 2020 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

'1' *حسب النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات* - انخفضت المعدلات الموحدة لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تقدير 'مُرضٍ' و 'مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى بعض التحسين' من 53,3 في المائة في عام 2019 إلى 50,6 في المائة في عام 2020.

وإضافة إلى ذلك، ارتفعت المعدلات الموحدة لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تقدير 'مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى تحسين كبير' و 'غير مُرضٍ' من 46,6 في المائة في عام 2019 إلى 49,4 في المائة في عام 2020 (انظر الأعمدة ذات اللون الأزرق في الشكل 20). ويقتصر جزء كبير من الزيادة في التقدير 'مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى تحسين كبير' على عمليتين لمراجعة الحسابات (الحاشية المرجعية[19])، ولا يشير إلى وجود نقص على نطاق المنظمة.

'2' *حسب عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة* – ويشمل ذلك عمليات مراجعة حسابات المكاتب القُطرية، ومراجعة حسابات الصندوق العالمي، ومراجعة حسابات المقر، ومراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر، التي يجريها المكتب ويمنح بموجبها علامات تقديرية. وارتفعت المعدلات الموحدة لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تقدير 'مُرضٍ' و 'مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى بعض التحسين' من 70,0 في المائة في عام 2019 إلى 80,4 في المائة في عام 2020. وإضافة إلى ذلك، انخفضت المعدلات الموحدة لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تقدير 'مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى تحسين كبير' و 'غير مُرضٍ' من 30,0 في المائة في عام 2019 إلى 19,6 في المائة في عام 2020 (انظر الأعمدة ذات اللون الأصفر في الشكل 20). وفي عام 2020، ومقارنة بالأهداف على مستوى الكيان المعني ككل، تمت مواءمة ثلاث من العلامات التقديرية الأربع مع الهدف على مستوى الكيان ككل ('مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى بعض التحسين' و 'مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى تحسين كبير' و 'غير مُرضٍ'). وهو نفس ما تم في عام 2019.

'3' *إن توزيع العلامات التقديرية التي منحتها عمليات مراجعة الحسابات حسب النفقات الخاضعة للمراجعة* ابتعد عن الأهداف على مستوى الكيان ككل، حيث صنف مزيد النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات على أنه 'مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى تحسين كبير'. ويبدو أن ذلك يعكس جزئيا تأثير عمليتين لمراجعة الحسابات (الحاشية المرجعية 22). كما أن توزيع العلامات التقديرية حسب تقارير مراجعة الحسابات قريب من التطابق مع الأهداف على مستوى الكيان ككل. وإضافة إلى توزيع العلامات التقديرية التي منحتها عمليات مراجعة الحسابات حسب النفقات الخاضعة للمراجعة، وحسب عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2020، استرشد الرأي أيضا بالملاحظات الواردة أدناه.

'4' *عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر* – بلغ مجموع صافي الأخطاء المالية الذي احتسب في عام 2020 ما مقداره 14,4 مليون دولار، أي ما نسبته 2,3 في المائة

(19) *عمليات مراجعة الحسابات الكبيرة التي منحت تقدير 'مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى تحسين كبير'*: ساهمت عمليتان لمراجعة الحسابات في ما نسبته نحو 82 في المائة من النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات والتي حصلت على تقدير 'مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى تحسين كبير'. وشملت هاتان العمليتان مراجعة حسابات المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في أفغانستان ومراجعة أداء مرفق البيئة العالمية التابع للبرنامج الإنمائي. وقد بلغت النفقات المجمعة الخاضعة للمراجعة لهاتين العمليتين 000 000 542 1 دولار. أما بقية النفقات التي حصلت على هذا التقدير فقد تكبدتها ستة مكاتب قُطرية ومكتب واحد يدير منحة من الصندوق العالمي. وأدى الحجم النسبي للنفقات المشمولة بعمليتي مراجعة الحسابات المذكورتين والعلامات التقديرية المقابلة لها إلى زيادة النسبة المئوية لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تقدير 'مُرض جزئيا/بحاجة إلى تحسين كبير' (انظر الشكل 20) عند مقارنة أرقام السنة السابقة.

من مجموع النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات (636,3 مليون دولار) مقابل 10,6 ملايين دولار في عام 2019، أي ما نسبته 1,7 في المائة من مجموع النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات (619,4 مليون دولار).

الشكل 20

مقارنة توزيع العلامات التقديرية التي منحتها عمليات مراجعة الحسابات بحسب النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات وبحسب عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عامي 2019 و 2020 مع أهداف البرنامج الإنمائي

	حسب النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات		*حسب عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة*		
	(العلامة التقديرية الموحدة للمكاتب القُطرية – والصندوق العالمي – والمقر[20] – ومشاريع التنفيذ المباشر – والمشاريع التي تُنفذها المنظمات غير الحكومية أو المشاريع المنفذة وطنيا)		*(التي صنفها المكتب – العلامة التقديرية الموحدة للمكاتب القُطرية، والصندوق العالمي، والمقر*)*		*أهداف البرنامج الإنمائي[21]*
العلامة التقديرية	*2019*	*2020*	*2019*	*2020*	*2018–2021*
مُرضٍ	27,6 في المائة	20,4 في المائة	30,0 في المائة	23,9 في المائة	أكثر من 30 في المائة
مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى بعض التحسين	25,7 في المائة	30,2 في المائة	40,0 في المائة	56,5 في المائة	أكثر من 30 في المائة
مُرضٍ جزئيا/بحاجة إلى تحسين كبير	39,7 في المائة	45,6 في المائة	26,0 في المائة	19,6 في المائة	أقل من 35 في المائة
غير مُرضٍ	6,9 في المائة	3,8 في المائة	4,0 في المائة	0,0 في المائة	أقل من 15 في المائة
المجموع	**100 في المائة**	**100 في المائة**	**100 في المائة**	**100 في المائة**	**لا ينطبق**

* طريقة التنفيذ المباشر: يتم تضمين التقارير المنفذة مباشرة بقدر ما تتم عمليات مراجعة الحسابات داخليا وتُصنّف من قبل المكتب.

(ب) استعراض عمليات مراجعة حسابات مشاريع البرنامج الإنمائي التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية:

'1' *عمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنيا* – بلغ مجموع صافي الأخطاء المالية الذي جرى احتسابه في عام 2019 ما مقداره 0,5 مليون دولار، أي ما نسبته 0,1 في المائة من مجموع النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات (948 مليون دولار) مقابل 1,7 مليون دولار في عام 2018، أي ما نسبته أقل من 1 في المائة من مجموع النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات (1,2 بليون دولار).

'2' *رسائل الاستعراض الصادرة عن المكتب* – ارتفع ارتفاعا طفيفا عدد المكاتب القطرية التي حصلت على تقدير موحد 'مرض' و 'مرض جزئيا' في عام 2020 مقارنة بعام 2019. وارتفع معدل العلامة التقديرية 'مُرضٍ' من 71 في المائة في عام 2019 إلى 78 في المائة في عام 2020. بيد أن معدل العلامة التقديرية 'مرض جزئيا'

(20) تدرج عمليات مراجعة حسابات وحدات الأعمال أو المشاريع أو المهام في المقر التي سجلت نفقاتها، ضمن الإطار الزمني لمراجعة الحسابات.

(21) وُضعت أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يخص العلامات التقديرية لمراجعة الحسابات في الإطار المتكامل للبرنامج الإنمائي للنتائج والموارد، للفترة 2018–2021، وهو أداة تستخدم في قياس التقدم المحرز في تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2018–2021. وتتعلق تلك الأهداف بعدد تقارير مراجعة الحسابات التي ينبغي تخصيصها لمختلف فئات تقدير مراجعة الحسابات.

انخفض من 18 في المائة في عام 2019 إلى 10 في المائة في عام 2020. ومن ناحية أخرى، ارتفع ارتفاعا طفيفا معدل المكاتب القطرية التي حصلت على العلامة 'غير مرض' من 11 في المائة إلى 12 في المائة في عام 2020.

(ج) انخفض، في عام 2019، معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الداخلية، بما في ذلك التوصيات التي لم تُنفَّذ منذ فترة طويلة، وذلك على النحو التالي:

'1' *معدل تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات* – بلغ معدل التنفيذ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 نسبة 95 في المائة، في مقابل 90 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

'2' *التوصيات التي لم تنفَّذ منذ فترة طويلة* – لم تكن هناك أي توصيات لم تنفَّذ منذ فترة طويلة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مقارنة بـ 10 توصيات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 وأربع توصيات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

82 - وحظي الطابع النوعي لنتائج مراجعة الحسابات والتحقيقات بالاعتبار الواجب، كما أُخذ ذلك في الاعتبار لدى صياغة رأي المكتب.

83 - وبسبب جائحة كوفيد-19، أُجريت عمليات المراجعة عن بُعد اعتباراً من منتصف آذار/مارس 2020. وكانت القيود المتعلقة بنطاق المراجعة بسبب طبيعة المراجعة عن بُعد متصلة بالأنشطة التالية:

(أ) لم يتسن استعراض المستندات الأصلية، ولذلك اعتمدت أفرقة مراجعة الحسابات على نسخ ممسوحة ضوئيا؛

(ب) عُقدت اجتماعات مع الموظفين والأفراد العاملين في المكتب عبر الإنترنت، مما حد من فهم بيئة عمل المكتب؛

(ج) لم تجر زيارات لمواقع المشاريع، بما في ذلك عقد اجتماعات فعلية مع النظراء/المستفيدين المحليين؛

(د) لم يجر التحقق المادي من الأصول والمخزونات؛

(هـ) لم يجر التحقق من محتوى الخزائن الحديدية والمصروفات النثرية؛

(و) لم يجر استعراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الموقع.

84 - ويرى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به في الفترة الممتدة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، أن عناصر الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة، التي جرى تناولها في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2020 كانت، في جملتها، 'مُرضية جزئيا/بحاجة إلى بعض التحسين'. وهذا يعني أن غالبية وحدات الأعمال أو المشاريع التي خضعت للمراجعة في عام 2020 كانت راسخة بالقدر الكافي وكانت تؤدي وظائفها أداء جيدا، إلا أنها بحاجة إلى بعض التحسين.